



انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة



كلب تابع لقوات الاحتلال يهاجم مواطناً خلال المسيرة السلمية الأسبوعية في كفر قدوم قرب قلقيلية

خلال الفترة بين يناير 2011 - أكتوبر 2012



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز قانوني فلسطيني مستقل لا يستهدف الربح، مقره مدينة غزة. تأسس في إبريل 1995 من قبل مجموعة من المحامين والناشطين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة. ويعمل المركز على حماية واحترام حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون وتنمية مؤسسات ديمقراطية ومجتمع مدني في فلسطين طبقاً للمعايير والممارسات المقبولة دولياً، كما يعمل على مساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي يقرها القانون الدولي.

يتمتع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بصفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. وتقديراً لجهوده في ميدان حقوق الإنسان، حصل المركز على جوائز دولية لها سمعة مرموقة، وهم:

- جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان للعام 1996 (فرنسا).
- جائزة برونو كرايسكي للإنجازات المتميزة في ميدان حقوق الإنسان للعام 2002 (النمسا).
- جائزة منظمة الخدمات الدولية لرابطة الأمم المتحدة (UNAIS) للعام 2003 (بريطانيا).

وترتبط المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشبكة علاقات واسعة مع منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم. وهو عضو في أربع منظمات دولية وعربية لحقوق الإنسان، لها حضورها وفعاليتها على الساحة الدولية، وهي كل من:

(1) لجنة الحقوق الدولية

منظمة دولية غير حكومية مقرها جنيف في سويسرا، تركز جهودها لتعزيز ومراقبة مبدأ سيادة القانون والحماية القانونية لحقوق الإنسان في العالم. وتتمتع المنظمة بالصفة الاستشارية في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأمم المتحدة، منظمة اليونسكو والمجلس الأوروبي، ولها العديد من الفروع في أكثر من ستين بلداً في العالم.

(2) الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

منظمة دولية غير حكومية مقرها باريس، تركز نفسها للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كما هي معرفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. تأسست الفيدرالية الدولية في العام 1922 وتضم في عضويتها 89 منظمة في جميع أنحاء العالم.

(3) الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

شبكة من منظمات حقوق الإنسان والأفراد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تأسست في العام 1997. وتهدف الشبكة إلى المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة في العام 1995.

(4) مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أبلانك)

واحدة من أهم الأجسام القانونية الدولية، وتعنى بالتدريب القضائي والقانوني. وتضم في عضويتها أكثر من 30 منظمة قانونية مرموقة في العالم، من بينها: نقابة المحامين الأمريكية؛ اتحاد المحامين العرب؛ مجلس نقابة المحامين لإنجلترا وويلز.

(5) المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تأسست عام 1983 كمنظمة غير حكومية تهدف إلى العمل على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنته الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وقعت المنظمة اتفاقية مقر مع جمهورية مصر العربية في مايو 2000، وانتقل مقرها من ليماسول في قبرص إلى القاهرة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو هيئة قانونية مستقلة مكرسة لحماية حقوق الإنسان، احترام سيادة القانون ورعاية مبادئ الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مجلس الإدارة

د. رياض الزعنون
أ. نادية أبو نحلة
أ. هاشم الثلاثيني
أ. راجي الصوراني

المدير

راجي الصوراني

□ عنوان المراسلة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المقر الرئيسي: 29 شارع عمر المختار - بجوار فندق الأمل - غزة - ص.ب 1328.
تليفاكس: 08 2823725 / 2825893 / 2824776
فرعنا في خانيونس: شارع الأمل - متفرع من شارع جمال عبد الناصر بجوار كلية التربية.
تليفاكس: 08 2061035 / 2061025
فرعنا في جباليا: معسكر جباليا مقابل محطة تمرار للبتروك.
تليفاكس: 08 2454160 / 2454150
فرعنا في الضفة الغربية - رام الله: البيرة - شارع نابلس - خلف مؤسسة النقد الفلسطينية.
تليفاكس: 02 2406698 / 2406697
بريد إلكتروني: pchr@pchgaza.org
صفحة الويب بيج: www.pchgaza.org

جدول المحتويات

3	الحق في التجمع السلمي في المواثيق والأعراف الدولية.....
3	1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.....
3	2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.....
3	3. إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.....
4	القانون الدولي الإنساني والحق في التجمع السلمي.....
5	محورا التماس للاحتجاجات السلمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.....
5	1. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية.....
6	2. المناطق العازلة (المحظور الوصول إليها) في قطاع غزة.....
6	واقع الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة.....
7	أولاً: قمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية في الضفة الغربية.....
8	1) جرائم إطلاق النار على المشاركين في المسيرات السلمية.....
14	2) منع المتضامنين الدوليين من دخول الأراضي الفلسطينية.....
14	3) اعتقال الناشطين الفلسطينيين المعارضين لإقامة الجدار.....
15	4) إغلاق المنطقة وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة.....
15	ثانياً) قمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية في قطاع غزة.....
15	جرائم إطلاق النار على المشاركين في المسيرات السلمية.....
17	خلاصة:.....

مقدمة

في الوقت الذي تسلط فيه الأضواء على ما يجري في دول "الربيع العربي" من حركات احتجاجية سلمية تطالب بتغيير الأنظمة التي حكمت تلك البلدان لعدة عقود، وكيفية مواجهتها بكافة أشكال القمع والعنف، الأمر الذي أسفر عن سقوط مدنيين في تلك الدول، بغض الطرف عما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة وخلال نفس الفترة من انتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين في تنظيم مسيرات واحتجاجات سلمية ضد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي وجرائم الحرب المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي وقت، طالب المجتمع الدولي فيه الأنظمة العربية في دول "الربيع العربي" احترام رغبة وإرادة جماهيرها، تواجه مطالب الفلسطينيين للمجتمع الدولي بالتدخل لإنهاء معاناتهم الممتدة منذ عشرات السنين بجدار من الصمت، الأمر الذي يشجع قوات الاحتلال على اقتراف المزيد من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين.

لقد شكل استخدام القوة المفرطة بحق المدنيين الفلسطينيين السمة الأبرز لقوات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلاله الأراضي الفلسطينية المحتلة في يونيو 1967. وشهدت البدايات الأولى من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، أشكالاً مختلفة من "المقاومة المدنية"، كالمسيرات السلمية، والإضرابات، والمؤتمرات الوطنية العامة والتي كانت تقام ضد مشاريع توطين الفلسطينيين في الدول العربية وغيرها من المناسبات الوطنية. غير أن قوات الاحتلال استخدمت العنف ضد تلك الاحتجاجات السلمية وقمعتها، حيث سقط العديد من القتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى بين عامي 1987-1993، "انتفاضة الحجارة" كما أطلق عليها، وكانت مقاومة شعبية بامتياز استخدم الفلسطينيون خلالها كافة أشكال المقاومة السلمية من تنظيم المسيرات الاحتجاجية، والإضرابات والعصيان المدني. وقد ووجهت تلك المسيرات السلمية بكافة أشكال العنف من قبل قوات الاحتلال، بما في ذلك إطلاق النار على المحتجين والمتظاهرين؛ فرض حظر التجول، وإغلاق الأراضي الفلسطينية؛ مدهمة المنازل واعتقال المواطنين، وغيرها من أشكال الجرائم. وبحسب الإحصائيات الفلسطينية، فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى، ما يقرب من 1400 فلسطيني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، غالبيتهم من المدنيين.

وفي 28 سبتمبر 2000، انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أو ما اصطلح على تسميته فلسطينياً "انتفاضة الأقصى"، في أعقاب زيارة رئيس حزب الليكود، آنذاك، أريئيل شارون إلى باحة المسجد الأقصى. ونتيجة لذلك، عمت الاحتجاجات السلمية باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقتل جراء ذلك العشرات من المدنيين جراء استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة بحقهم. وقد أخذت المسيرات الاحتجاجية السلمية مكانة هامة في النضال ضد الاحتلال خلال الانتفاضة الثانية، فنظم الفلسطينيون المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية ضد ممارسات قوات الاحتلال، التي جابهت تلك الاحتجاجات بمزيد من العنف والقوة المفرطة.

ومنذ العام 2002، ينظم المدنيون الفلسطينيون مسيرات سلمية احتجاجاً على إقامة سلطات الاحتلال الإسرائيلي جدار الضم (الجدار الفاصل) ومصادرة أراضي المواطنين وممتلكاتهم في الضفة الغربية. ومنذ عام 2008 ينظم المدنيون الفلسطينيون مسيرات مماثلة في قطاع غزة ضد إقامة المنطقة العازلة شرق قطاع غزة على حساب أراضي المواطنين. وتجاهه هذه المسيرات في كلتا الحالتين باستخدام مفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي لا تتردد في استخدام الأعبرة النارية وكافة أشكال القمع في محاولة منها لإنهاء هذه المسيرات السلمية التي أخذت طابعاً شعبياً، موجه رسمياً، وشكلاً من أشكال "المقاومة السلمية"، التي باتت تترك سلطات الاحتلال وتحرجهما أمام الرأي العام الدولي.

ومنذ البداية، جوبهت المسيرات السلمية، بما فيها التي ينظمها الفلسطينيون احتجاجاً على إقامة الجدار والمنطقة العازلة في الضفة وغزة، بكافة أشكال العنف من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ومع استمرار تلك المسيرات السلمية، وتنظيمها بشكل أسبوعي في عدد من القرى المصادرة أراضيها لصالح الجدار، صعّدت قوات الاحتلال من انتهاكاتها للحق في التجمع السلمي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشملت تلك الانتهاكات: الاستخدام المفرط للقوة بحق المدنيين، بما في ذلك جرائم القتل العمد، الاعتداءات بالضرب والملاحقة للمدنيين، الاعتقالات في صفوف الناشطين المناهضين لإقامة الجدار في الضفة الغربية، ومطاردة المتضامنين الدوليين والناشطين ضد إقامة الجدار ومنعهم من دخول الأراضي الفلسطينية وتردهم منها.

يسلط التقرير الضوء على انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التجمع السلمي خلال الفترة بين يناير 2011- أكتوبر 2012. ويهدف التقرير إلى التأكيد على أن قمع المسيرات السلمية ومواجهتها بالقوة المفرطة هي سياسة متأصلة، ومتواصلة إلى الآن لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي. ففي الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم إلى ثورات الربيع العربي التي انطلقت في تونس في ديسمبر 2010، وانتقلت إلى مصر ومن ثم امتدت إلى عدد من الدول العربية، ولا تزال في سوريا، ورؤية مدى القمع الموجه من قبل الأنظمة العربية الحاكمة في تلك البلدان للمدنيين المحتجين سلمياً، بغض الطرف عن ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالتزامن مع تلك الثورات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تمنع في قمع المدنيين الفلسطينيين.

يتناول التقرير " الانتهاكات التي تفتتها قوات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التجمع السلمي خلال الفترة بين يناير 2011- أكتوبر 2012"، إضافة إلى المقدمة والخلاصة، الحق في التجمع السلمي في المعايير الدولية والإقليمية؛ تعريف بجدار الضم في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في قطاع غزة؛ الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التجمع السلمي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويورد التقرير أبرز الانتهاكات للحق في التجمع السلمي خلال الفترة قيد البحث، ولا تعتبر النماذج الواردة فيه حصرية. ويعتمد التقرير بشكل أساسي في استقاء البيانات والمعلومات الواردة فيه على مصادر موثوقة ومباشرة من خلال الرصد والمتابعة الميدانية لطاقمه المنتشر في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحق في التجمع السلمي في المواثيق والأعراف الدولية

يقصد بالحق في التجمع السلمي هو قدرة مجموعة من الأفراد على الالتقاء في أي وقت في مكان عام أو خاص لممارسة أي نشاط مشروع. ويمكن أن يأخذ التجمع صورة التظاهر أو الاعتصام أو المسيرة أو الندوة أو المؤتمر... الخ.

وقد أولى المجتمع الدولي أهمية كبيرة لحقوق الإنسان، حيث جرى التأكيد على هذه الحقوق في كل مواثيق حقوق الإنسان، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي. ولما للحق في التجمع السلمي من أهمية بالغة ضمن هذه الحقوق، فقد أكدت المواثيق والأعراف الدولية على ضمان التمتع بهذا الحق في أي مجتمع ديمقراطي لارتباطه الوثيق بحقوق الإنسان الأخرى، كالحق في حرية الرأي والتعبير والحق في تكوين الجمعيات.

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948، وهو من أكثر القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة شهرة وأهمية على أن "لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات... السلمية" (بندا- مادة 20). كما نص البند الثاني من نفس المادة على "لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما".

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

وتكفل المادة (21) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هذا الحق الذي يعني أن للمواطنين حق عقد الاجتماعات ليعبروا عن آرائهم في القضايا التي تهمهم بما في ذلك الحق في تنظيم المسيرات والتظاهر السلمي في الأماكن العامة، شريطة عدم المساس بالأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو بحماية الصحة العامة والآداب العامة أو بحقوق الغير وحررياتهم.

" يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق، إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون، وتشكل تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة، أو النظام العام أو حماية الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم".

3. إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان¹

وقد تضمن هذا الإعلان العالمي مادتان تتصان بشكل واضح وصريح على ضمان تمتع الأفراد بالحق في التجمع والتظاهر بشكل سلمي. المادة (5) وتنص على أنه "الغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرريات الأساسية، يكون لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، على الصعيدين الوطني والدولي، في: أ- الالتقاء أو التجمع سلمياً؛ ب- تشكيل منظمات أو جمعيات أو رابطات أو جماعات والانضمام إليها والاشتراك فيها؛ ج- الاتصال بالمنظمات غير الحكومية أو بالمنظمات الحكومية الدولية.".

أما المادة 12 من الإعلان نفسه، فتتص على:

1. لكل شخص الحق بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في أن يشارك في الأنشطة السلمية المناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان والحرريات الأساسية.

¹ الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحرريات الأساسية المعترف بها عالمياً. اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العمومية رقم 144/53 بتاريخ 9 ديسمبر 1998.

2. تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلاً أو قانوناً أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان.
3. وفي هذا الصدد يحق لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يتمتع في ظل القانون الوطني بحماية فعالة لدى مقاومته أو معارضته، بوسائل سلمية للأنشطة والأفعال المنسوبة إلى الدول، بما فيها تلك تعزى إلى الامتناع عن فعل، التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن أفعال العنف التي ترتكبها جماعات أو أفراد، وتؤثر في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية"

القانون الدولي الإنساني والحق في التجمع السلمي

لم تنص اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، خاصة في المناطق المحتلة على إعطائهم حق في التجمع السلمي، إلا أنها قد أوردت نصوصاً تجبر الدولة المحتلة على الالتزام بعدم التعرض للأشخاص المحميين، حيث نصت المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع على:

"الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر."

"ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن : (أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، (ب) أخذ الرهائن، (ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، (د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة."

وبالتالي، فدولة الاحتلال ملزمة بعدم التعرض للمدنيين طالما أنهم لم يشتركوا بشكل مباشر في العمليات القتالية، وبالتالي يكون قيام المدنيين الفلسطينيين بالتجمع السلمي من أجل المطالبة بحقوقهم أمر يقوّه القانون الدولي الإنساني، بل ويجبر دولة الاحتلال على عدم التعرض لهم بالقتل أو الضرب أو التعذيب أو المعاملة القاسية، حيث أن عملهم لا يمكن أن يصنف على أنه مشاركة في العمليات العدائية.

كما نصت المادة 48 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف على ضرورة التزام الدول بمبدأ تمييز الأهداف العسكرية على غيرها من الأعيان والأشخاص المدنيين، وعدم جواز التعرض للأخير إلا في حالات محددة جداً، على سبيل الحصر، حيث نصت المادة المذكورة على:

"تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية."

وكذلك أكدت المادة 51 من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف على ضرورة التمييز بين الأشخاص والأعيان المدنيين والأهداف العسكرية. وحرمت القيام بأي عمل هجومي أو أي عمل يثير ذعر المدنيين، فقد نصت على:

1. "يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب، لإضفاء فعالية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً بالإضافة إلى القواعد الدولية الأخرى القابلة للتطبيق.
2. لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.
3. يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا القسم ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور."

وقد أكدت على نفس الفكرة المادة 13 من البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، حيث نصت على:

1. "يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب لإضفاء فاعلية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوماً.
2. لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.
3. يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا الباب، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور."

من النصوص السابقة يتضح أن عدم استخدام القوة ضد المدنيين أو مهاجمتهم أمر ثابت في القانون الدولي الإنساني، كما أنه أصبح جزء من العرف الدولي، وفق ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أكثر من موضع.

محورا التماس للاحتجاجات السلمية في الأرض الفلسطينية المحتلة

نظراً لأن التقرير الذي بين أيدينا يركز بالأساس على أهم الانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالحق في التجمع السلمي والتظاهر ضد جدار الضم في الضفة الغربية، والمنطقة العازلة في قطاع غزة، وهما محورا التماس الأساسيان لتلك التظاهرات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال-كما سيأتي ذكره لاحقاً-، لذلك وجب أن نعطي توضيحاً وتعريفاً بتلك المحاور في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1. جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية

في شهر حزيران (يونيو) عام 2002، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون آنذاك، إقامة جدار فاصل بين إسرائيل وأراضي الضفة الغربية، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى أراضيها إلا عبر نظام أمني تقيمه إسرائيل. ادعت تلك الحكومة في البداية أن الجدار أمني ولا يحمل مضامين سياسية. ومع مرور الوقت، وبعد فرض وقائع جديدة على الأرض، أعلن العديد من القادة السياسيين الإسرائيليين أن الجدار سيكون بمثابة خط فاصل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية.

خلال السنوات الماضية أنجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أجزاء كبيرة من الجدار. يمر الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. وتشير الدلائل الواقعية إلى أن إسرائيل، التي تنتشيت بادعاءات أمنية من أجل خلق حقائق أحادية الجانب على أرض الواقع، جعلت من الجدار حدوداً للتفاوض عليها مع الفلسطينيين الذين يسعون لإقامة دولتهم في حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967. لقد خلق الجدار وقائع جديدة يصعب الحديث معها عن إقامة دولة فلسطينية تتمتع بتواصل جغرافي في الضفة الغربية، وقابلة للحياة.

بناء على طلب تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2003/12/3 لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لإصدار رأي استشاري في قانونية جدار الضم، قضت تلك المحكمة بتاريخ 2004/7/9، بأن إقامة الجدار غير قانوني. وجاء في الاستنتاجات الخاصة بالرأي الاستشاري أنه يتوجب على إسرائيل التوقف عن إقامة الجدار، وتفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها في الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. كذلك ناشدت محكمة العدل الدولية المجتمع الدولي بالامتناع عن المساعدة في استمرار الوضع غير القانوني الذي نشأ في أعقاب إقامة الجدار الفاصل، واتخاذ الوسائل القانونية من أجل إيقاف الخروقات الإسرائيلية وضممان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وجهازها القضائي استمر في ضرب رأي محكمة العدل الدولية بعرض الحائط، واستمرت حكومة إسرائيل بالتصرف كدولة فوق القانون.

ورغم الرأي الاستشاري المذكور، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل على استكمال بناء جدار الضم. وخلال الأعوام الأخيرة تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأنجزت تلك القوات الأجزاء العظمى من الجدار حول المدينة، وفق مخططات بلدية القدس الغربية. كما واصلت قوات الاحتلال استكمال الأجزاء المتبقية من الجدار في الأجزاء الجنوبية من أراضي الضفة الغربية. إن المبدأ السائد في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس هو الوصول إلى التماس ما بين الجدار الفاصل وبين الخط الحدودي للبلدية. وقد تم تعريف منطقة نفوذ القدس مرة أخرى في العام 1967، بعد أن ضُمَّت إلى القدس مناطق إضافية من الضفة الغربية (حوالي 70.000 دونم) والتي تم ضمها إلى إسرائيل. ويعيش اليوم في هذه المناطق - التي تم ضمها - حوالي 220.000 فلسطيني. لقد تم الحفاظ على مبدأ التماس مع الحدود البلدية، بصورة عامة، على امتداد المسار كله، باستثناء حالتين شاذتين وبارزتين: حي كفر عقب ومخيم شغافط للاجئين، وهما منطقتان سيتم فصلهما عن باقي أجزاء المدينة، على الرغم من وجودهما داخل منطقة نفوذ بلدية القدس.

لقد خلق الجدار صعوبات أمام آلاف المزارعين الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وفي تسويق منتجاتهم، وبخاصة أن المناطق التي أقيم الجدار فيها تعتبر من أكثر المناطق الزراعية خصوبة في الضفة الغربية، وتعتبر الزراعة من أهم مصادر الرزق الأساسية في القرى والبلدات الواقعة فيها. إن الحقائق الجديدة التي فرضها بناء الجدار على أرض الواقع أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض المحتلة بشكل بارز، وبالتالي أدى إلى رفع معدلات الفقر في أوساط عدد كبير من العائلات الفلسطينية.

ولا تتوقف آثار القيود على الحركة على القطاع الزراعي فقط، بل إنه يشمل كافة أوجه الأنشطة الحياتية للسكان. تكبل القيود على حرية الحركة والتنقل حرية وصول السكان إلى المستشفيات الموجودة في المدن المجاورة. كما ويتضرر جهاز التعليم وذلك لأن الكثير من المدارس، وبخاصة في القرى، تعتمد على المعلمين الذين يأتون من خارجها، فضلاً عن المساس بالعلاقات الأسرية والاجتماعية، حيث يحتاج السكان، وعلى طرفي الجدار على حد سواء، للحصول على تصاريح خاصة للتنقل، كما أن البوابات المقامة في هيكل الجدار تُفْتَحُ وتُغْلَقُ ضمن نظام أمني صارم، وفي ساعات محددة. وعادة ما يفاجأ السكان بإغلاق هذه البوابات دون إبداء الأسباب.

2. المناطق العازلة (المحظور الوصول إليها) في قطاع غزة

المناطق العازلة هي المناطق التي أعلنت دولة الاحتلال الإسرائيلي، من جانب واحد، حظر وصول الفلسطينيين إليها، ويدفع الفلسطينيون حياتهم ثمناً لمجرد الاقتراب منها جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال. والمناطق العازلة في قطاع غزة، قسماً، القسم الأول وهي المنطقة الحدودية الشمالية والشرقية لقطاع غزة، داخل المناطق الفلسطينية والمحاذية للحدود مع إسرائيل. ولا تعرف على وجه الدقة المناطق التي تصنفها إسرائيل كـ "مناطق عازلة"؛ منذ العام 2008، ولكن قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على الوصول إلى تلك المناطق من خلال إطلاق النار على كل من يقترب منها. والقسم الثاني، وهو في عرض البحر، حيث لا تسمح قوات البحرية الإسرائيلية للصيادين من الإبحار إلى مسافة أكثر من 3 أميال بحرية، ومن يقترب من ذلك العمق يتعرض لإطلاق النار أو الاعتقال.

ومنذ إنشاء قوات الاحتلال الإسرائيلي للسياس الحدودية الشرقية لقطاع غزة كانت المناطق الحدودية مسرحاً لعمليات القتل لمدنيين فلسطينيين كانوا يقتربون من تلك المناطق. وفي خلال سنوات الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر 2000، وسعت تلك القوات مساحة الشريط الحدودي حيث قامت بهدم مئات المنازل السكنية والمنشآت المدنية وتجريف آلاف الدونمات الزراعية التي تعود للمواطنين، وحظرت الاقتراب لمسافات كبيرة من السياج الحدودي. وعلى الرغم من إعادة قوات الاحتلال انتشارها حول قطاع غزة في سبتمبر 2005، إلا أنها أبقت المناطق الحدودية في شرق وشمال غزة تحت سيطرتها، وبقي المدنيون الفلسطينيون تحت مرمى نيران قناصة الجنود المتمركزين على الأبراج العسكرية المنتشرة على تلك الحدود. وبشكل رسمي تعلن تلك القوات حظر تواجد المواطنين الفلسطينيين في نطاق مسافة 300 متر من تلك المناطق، غير أنها بشكل عملي تطلق النار على من يقترب من المنطقة في نطاق مسافة 700 متر، وتصل في بعض المناطق إلى أكثر من 1500 متر، خاصة بعد الحرب على غزة ديسمبر 2008-يناير 2009.²

وبموجب ذلك، يحرم المزارعون الفلسطينيون من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها وحصد ثمارها بشكل طبيعي، حيث تطلق النار باتجاههم باستمرار من الأبراج العسكرية الإسرائيلية المنتشرة على الحدود.

واقع الانتهاكات الإسرائيلية للحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة

منذ إقامة الجدار الفاصل في عمق الأراضي الفلسطينية في العام 2002، ينظم الفلسطينيون في الضفة الغربية مسيرات احتجاجية سلمية ضد إقامته على أراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم. وقد لفتت هذه المسيرات السلمية في وقت لاحق انتباه الرأي العام الدولي، حيث انضم فيما بعد متضامنون دوليون ونشطاء سلام إسرائيليون وصحفيون دوليون. غير أن هذا الشكل من التظاهر السلمي الذي اتخذه الفلسطينيون طريقاً لهم لمحاولة نيل حقوقهم، أو التعبير عن آرائهم، قوبل بعنف، واستخدام مفرط للقوة من قبل تلك القوات، بما في ذلك جرائم القتل والإصابات، والاعتقالات بحق الناشطين والمشاركين في تلك المسيرات، والاعتداءات بأشكال مختلفة. كما شددت قوات الاحتلال الإسرائيلي من قيودها على دخول الوفود الدولية والأجنبية، من صحفيين وناشطين دوليين في مجال حقوق الإنسان من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة منها لإخفاء ما يجري من انتهاكات جسيمة بحق المدنيين

² شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة بين 27 ديسمبر 2008-18 يناير 2009، عدواناً شاملاً على قطاع غزة، قتلت خلاله، 1418 فلسطينياً، غالبيتهم من المدنيين.

الفلسطينيين عن أنظار العالم من جرائم. وقد شددت سلطات الاحتلال في الآونة الأخيرة من إجراءاتها الصارمة بحق هؤلاء المتضامون لدخول الأرض المحتلة وقلصت من أعدادهم بنسبة كبيرة.

وبالمثل في قطاع غزة، تواجه المسيرات السلمية التي ينظمها الفلسطينيون بمبادرات محلية ومشاركة دولية من قبل ناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان، ضد إقامة المنطقة العازلة (المناطق المحظور الوصول إليها شرق وشمال قطاع غزة) ومصادرة أراضي المواطنين شرق قطاع غزة، بالعنف المفرط، والقمع من قبل قوات الاحتلال التي تبادر إلى إطلاق النار مباشرة تجاه هؤلاء المدنيين. وقد أوقعت تلك العمليات قتل واحد على الأقل في قطاع غزة، وأصابت العشرات جراء إطلاق الأعيرة النارية والقنابل المسيلة للدموع.

إضافة إلى المسيرات السلمية التي ينظمها الفلسطينيون ضد إقامة الجدار، والمنطقة العازلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نظم الفلسطينيون مسيرات احتجاجية ضد الانتهاكات الجسيمة التي تقترفها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، كجرائم القتل، والاستيطان وغيرها، أو في مناسبات وطنية عامة، كذلك المتعلقة بإحياء ذكرى مجازر وقعت للفلسطينيين على مدار سني الاحتلال، وأخرى مطالبة بنيل حقوقهم الوطنية، بما في ذلك حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967. غير أن قوات الاحتلال لجأت إلى استخدام العنف أيضاً في تفريق تلك التظاهرات مما أسفر عن مقتل عدد من المدنيين وإصابة العشرات بجراح مختلفة أيضاً.

أولاً: قمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية في الضفة الغربية

قبل أن تتشكل اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان وتأخذ "المقاومة السلمية" طابع التوجه الشعبي والشكل الأبرز لمقاومة الاحتلال في الضفة الغربية منذ سنوات، نظم الفلسطينيون مسيرات احتجاجية ضد جدار الضم منذ بدء العمل فيه العام 2002، في عمق الأراضي الفلسطينية، وقد أسفرت تلك المسيرات والاحتجاجات السلمية عن مقتل أربعة مواطنين في قرية بدو، شمال غرب القدس المحتلة في حادثين منفصلين، ثلاثة منهم قتلوا جراء إطلاق النار تجاههم مباشرة من مسافة قصيرة وبقصد القتل، فيما قتل الرابع، ويبلغ من العمر 50 عاماً جراء استنشاقه الغاز المسيل للدموع التي أطلقته قوات الاحتلال بكثافة على المسيرات.

ومنذ فبراير 2005، بدأت المسيرات السلمية بشكلها الحالي³ تأخذ التوجه الشعبي، حيث بدأ الفلسطينيون بتنظيم مسيرات سلمية مناهضة للجدار في قرية بلعين⁴ وقد لفتت هذه الاحتجاجات انتباه وسائل الإعلام وشاركت فيها مجموعات تضامنية دولية وحركات يسارية إسرائيلية، التي سرعان ما انضمت إلى حركة الاحتجاجات الفلسطينية ضد الجدار ومشاريع الاستيطان ومصادرة أراضي المواطنين. وفي كثير من الأحيان تؤول الاحتجاجات إلى مواجهات بين جنود الاحتلال وشباب القرية تسفر عن إطلاق الرصاص وقنابل الغاز⁵ من قبل جنود الاحتلال ويتم فيها إلقاء الحجارة من قبل شباب القرية، وقد عمد جنود الاحتلال إلى استخدام كافة الوسائل لقمع الاحتجاجات ومنها منع التجول والاقترحات الليلية واعتقال المواطنين. وانضمت فيما بعد قرى فلسطينية أخرى، لحركة مناهضة الجدار كقرية نعلين والنبى صالح في رام الله، والمعصرة في بيت لحم، وبيت أمر في الخليل، والولجة في القدس، وكفر قدوم في قلقيلية التي بدأت تنظم مسيرات مماثلة أسبوعياً لمناهضة الجدار ومصادرة أراضيهم.

إلى جانب ذلك، ينظم الفلسطينيون في الضفة الغربية مسيرات واحتجاجات سلمية ضد انتهاكات قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك مصادرة الأراضي والاستيطان وهدم المنازل، وغيرها من الانتهاكات، فضلاً عن تنظيمهم مسيرات كبرى في مناسبات وطنية عامة، كذكرى "يوم الأرض"، و"ذكرى النكبة"، وغيرها من المناسبات الوطنية. وفي كل الأحوال، تجابه تلك المسيرات بمزيد من العنف من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

³تنظم الفلسطينيون مسيرات سلمية أسبوعية احتجاجاً على بناء جدار الضم الإسرائيلي في عمق الأراضي الفلسطينية، والتهامه أجزاء كبيرة من أراضيهم. وتضم تلك المسيرات التي تنظم في أغلبها في قرى، بلعين ونعلين غرب مدينة رام الله، وغيرها عقب صلاة كل يوم جمعة المناء من المدنيين الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين.

⁴في شهر يوليو 2011، أنهت قوات الاحتلال الإسرائيلي نقل الجدار من قرية بلعين إلى مستوطنة "عيليت موديعين" غرباً، بناءً على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية قبل أربع سنوات. وبذلك، عاد للفلسطينيين 700 دونم من أراضيهم المصادرة، غير أنه بقي نحو 1500 دونم من الأراضي الزراعية للقرية مصادرة حتى الآن، وهي ما يطالب أهلي القرية باسترجاعها للجدار.

⁵تشر الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية بتاريخ 2011/1/3 تقريراً ذكر فيه أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الغاز المسيل للدموع من نوع "CS" في تفريق التظاهرات الفلسطينية، والذي جرى تصنيعه قبل خمسين عاماً، ووصفته أبحاث علمية بالخطير. وأضاف الموقع أن هذا النوع من الغاز، وفقاً للطبيب الإسرائيلي "دانيال ارجو" الذي يشارك في التظاهرات ضد جدار الضم (الفاصل) ينتج عنه كميات كبيرة من الغاز، ما يتسبب باختناقات شديدة، ويكون له آثار كبيرة لفترة من الزمن. وأكد الطبيب الإسرائيلي استمرار الجيش الإسرائيلي باستخدام هذا النوع من الغاز، خاصة أنه قبل سنة ونصف أيضاً، تسبب بوفاة شقيق القتيلة، وهو باسم أبو رحمة، عندما أصابته بقنبلة غاز بشكل مباشر.

في الجزء التالي، يرصد التقرير أبرز جرائم الانتهاكات بحق المسيرات السلمية خلال العامين الأخيرين:

1) جرائم إطلاق النار على المشاركين في المسيرات السلمية

أ. جرائم إطلاق نار على المشاركين في المسيرات السلمية أدت إلى القتل

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير بين يناير 2011 وأكتوبر 2012 أربعة مدنيين فلسطينيين، بينهما امرأة، خلال مشاركتهم في مسيرات سلمية في عمق الأراضي الفلسطينية في قريتي بلعين والنبي صالح، غربي مدينة رام الله، وأخرى في بلدة الرام، شمال مدينة القدس، ورام الله.

1) جريمة مقتل جواهر أبو رحمة خلال مسيرة سلمية ضد الجدار في بلعين

بتاريخ 1 يناير 2011، توفيت المواطنة جواهر أبو رحمة، 35 عاماً، حيث كانت تشارك في مسيرة الاحتجاج السلمي ضد استمرار أعمال البناء في جدار الضم (الفاصل) قرب بلعين، غربي مدينة رام الله في اليوم السابق الموافق للجمعة 2010/12/31.

وكانت مسيرة ضمت العشرات من الفلسطينيين، يساندهم مدافعون دوليون وإسرائيليون عن حقوق الإنسان قد انطلقوا بمسيرة جابت قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، بهدف التوجه إلى الجدار الفاصل الذي تبنه قوات الاحتلال في عمق القرية. غير أن جنود الاحتلال وضعوا حاجزاً بالأسلاك الشائكة على مسافة تبعد عن الجدار حوالي 100 متر. وقبل وصول المتظاهرين هذا الحاجز، شرع جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط وقنابل الغاز والقنابل الصوتية ورش المتظاهرين بخراطيم المياه العادمة (مادة الطربان)، وملاحقتهم بين حقول الزيتون حتى مشارف القرية. أدى ذلك إلى إصابة ثلاثة مواطنين بجراح، فضلاً عن إصابة العديد من المشاركين بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز ومادة الطربان. كان من بين المصابين المواطنة جواهر إبراهيم أحمد أبو رحمة، 35 عاماً، حيث أصيبت بحالة اختناق شديد وإغماء نتيجة لاستنشاقها الغاز ومادة الطربان، ونقلت لمستشفى في رام الله حيث أعلن عن وفاتها في اليوم التالي.

يشار إلى أن جواهر أبو رحمة هي شقيقة باسم أبو رحمة الذي قتل خلال مشاركته في مسيرة مماثلة في قريتهما بلعين بتاريخ 17 أبريل 2009.

2) جريمة مقتل مصطفى التميمي خلال مشاركته في مسيرة سلمية ضد الجدار في قرية النبي صالح

بتاريخ 10 ديسمبر 2011، توفي المواطن مصطفى عبد الرازق التميمي، 27 عاماً، في أعقاب إصابته بقنبلة غاز في وجهه، أطلقها جنود الاحتلال عليه خلال مشاركته في مسيرة سلمية في قرية النبي صالح، غرب رام الله، في اليوم السابق. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين، قد نظموا مسيرة سلمية عقب صلاة الجمعة يوم 9 سبتمبر، وسط القرية بهدف التوجه نحو البوابة التي تقيمها قوات الاحتلال على مدخل القرية، بهدف الوصول إلى الأراضي التي يحاول المستوطنون سلبها بالقوة قرب مستوطنة (حميش) المجاورة. تصدت قوات الاحتلال التي انتشرت منذ صباح ذلك اليوم على مداخل القرية للمتظاهرين بإطلاق النار الأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم. أسفر ذلك عن إصابة المواطن مصطفى عبد الرازق التميمي، 27 عاماً، بقنبلة غاز في الجهة اليمنى من الوجه، وسقط أرضاً. وقد نقل التميمي بسيارة فلسطينية إلى رام الله، لكن في الطريق أوقفن قوات الاحتلال السيارة وأنزلت المصاب منها، ونقلته إلى مستشفى بلنسون داخل إسرائيل. وفي حوالي الساعة 10:00 صباح يوم السبت الموافق 2011/12/10، أعلنت المصادر الطبية في المستشفى المذكورة عن وفاته.

وذكر شهود عيان لباحث المركز أن قنبلة الغاز أطلقت تجاه المواطن التميمي من داخل إحدى سيارات الجيب العسكرية الإسرائيلية التي كانت تقف على مسافة لا تزيد عن عشرة أمتار من مكان وقوعه.

3) جريمة مقتل طلعت رامية في الرام خلال مشاركته في مسيرة سلمية احتجاجاً على محاولات اقتحام المسجد الأقصى

بتاريخ 24 فبراير 2012، أطلق جنود الاحتلال النار على المواطن طلعت عبد الرحمن ذياب رامية، 24 عاماً، وأردته قتيلاً، خلال مشاركته في مسيرة سلمية نظمها عشرات المدنيون الفلسطينيون على المدخل الشمالي الشرقي لبلدة الرام، شمالي مدينة القدس، احتجاجاً على محاولات اقتحام المسجد الأقصى المبارك. وقد أشعل عدداً من الشبان الاطارات بالقرب من بوابة معسكر جيش الاحتلال المحاذي للبلدة، والذي لا يبعد أكثر من 200 متر عن مدخل البلدة. وفي تلك الأثناء، حضرت شاحنة عسكرية

كبيرة حاملة للجنود من داخل المعسكر، وترجل منها حوالي 20 جندياً، وعلى الفور لاذ الشبان الذين دخلوا أطراف المعسكر بالفرار باتجاه مدخل البلدة المذكورة. شرع جنود الاحتلال، الذين انتشروا على البوابة، بإطلاق قنابل الغاز والقنابل الصوتية باتجاه المتظاهرين، ثم توجهوا نحو مدخل البلدة، فقام الشبان برشق الحجارة باتجاههم. قام أحد المتظاهرين، وهو المواطن طلعت عبد الرحمن ذياب رامية، 24 عاماً، بقذف علبه مفرقات) ألعاب نارية)، باتجاه جنود الاحتلال المتواجدين على المدخل، فردوا بإطلاق الأعيرة النارية. وبعد حوالي 20 دقيقة، أطلق المذكور علبه ثانية من المفرقات باتجاه حوالي 15 جندياً كانوا يتمركزون على مدخل البلدة، ومن مسافة تقدر بحوالي 50 متراً. وقد نقل رامية المستشفى حيث أعلنت المصادر الطبية عن وفاته. وذكر شهود عيان لباحث المركز أن الأعيرة أطلقت باتجاه المواطن رامية من قبل ضابط القوة الذي كان يرتدي سترة واقية من الرصاص سوداء اللون، بهدف القتل وكان يقف على مسافة نحو 50 متراً من مكان وقوف المواطن رامية. وذكر الشهود بأن المواطن رامية لم يكن يشكل أي خطر على حياة الجنود، وكان بإمكانهم اعتقاله.

4) جريمة مقتل محمد أبو عواد قرب حاجز عطارة، شمال بلدة بير زيت، خلال مسيرة نظمت احياءً لذكرى مقتل ستة أشخاص من أقاربه في حادث سير مع جيب عسكري إسرائيلي

بتاريخ 5 مارس 2012، قتل المواطن محمد تيسير أبو عواد، 19 عاماً، جراء إطلاق جنود الاحتلال النار عليه خلال مشاركته في مسيرة احتجاجية نظمها طلاب مدرسة الأمير حسن ببلدة بير زيت، بالقرب من حاجز عطارة، شمالي رام الله، في الذكرى السنوية الثانية لوفاة ستة أشخاص من أسرة بسام أبو عواد بحادث تصادم بين جيب عسكري إسرائيلي من نوع (هامر) وسيارة أجرة فلسطينية بتاريخ 2010/3/5، وقع بين بلدة سلواد الفلسطينية ومستوطنة عوفرة، شمال شرقي محافظة رام الله. وقد اندلعت مواجهات بين الطلاب وجنود الاحتلال على الحاجز العسكري، وشرع جنود الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم، ما أسفر عن إصابة المواطن محمد أبو عواد بقتيلة غاز في الرأس مباشرة، وسقط أرضاً. وقد نقل أبو عواد الى مجمع فلسطين الطبي في رام الله، وأعلنت عن وفاته. وذكر شهود عيان لباحث المركز أن القنبلة أطلقت باتجاه المواطن أبو عواد من قبل جندي كان يقف على مسافة لا تزيد عن 20 متراً من مكان وقوفه، وأن المواطن المذكور لم يكن يشكل أي خطر على حياة الجنود.

ب. جرائم إطلاق النار على المشاركين في المسيرات السلمية أدت إلى إصابات

أصيب مئات من المواطنين والمتضامنين الأجانب خلال الاحتجاجات السلمية على الجدار في عمق الضفة الغربية، على مدى العامين الماضيين، حيث تطلق قوات الاحتلال النار مباشرة على المدنيين الفلسطينيين. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن أكثر من 163 شخص أصيب برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2011 فقط، عدا عن مئات المصابين جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه قوات الاحتلال على المتظاهرين. ولا تكاد تمر مسيرة سلمية ينظمها الفلسطينيون إلا ويصاب خلالها فلسطينيون جراء إطلاق قوات الاحتلال النار والأعيرة المعدنية أو قنابل الغاز المسيل للدموع.

ونورد بعض الأمثلة على استخدام قوات الاحتلال القوة المفرطة بحق المدنيين الفلسطينيين الذين يتظاهرون سلمياً، وإطلاق النار عليهم مما أسفر عن إصابات في صفوفهم:

- بتاريخ 25 مارس 2011، أصيب ثلاثة مواطنون بينهم طفل خلال مشاركتهم في مسيرة سلمية نظمها عشرات المدنيين الفلسطينيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين، وسط قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، ضد جدار الضم العازل. وقد أغلقت قوات الاحتلال بوابة الجدار بالأسلاك الشائكة، كما أقامت حاجزاً بالأسلاك الشائكة على مسافة تبعد عن الجدار حوالي 100 متر، عند محاولة المتظاهرين العبور نحو الأرض الواقعة خلفه، ومنعتهم من اجتيازه، فرشقوا الحجارة تجاهها. شرع جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم، ورش المتظاهرين بخراطيم المياه العادمة (مادة الطربان) وملاحظتهم بين حقول الزيتون حتى مشارف القرية. أسفر ذلك عن إصابة ثلاثة متظاهرين، من بينهم طفل، بجراح، فضلاً عن إصابة العديد من المشاركين بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز.

والمصابون هم: إبراهيم عبد الفتاح برناط، 28 عاماً، وأصيب بقتيلة غاز في اليد اليمنى؛ أحمد ربحي أبو رحمة، 17 عاماً، أصيب بغيار ناري في الرجل اليمنى؛ و محمد سليمان برناط، 20 عاماً، وأصيب بحروق في الوجه نتيجة لرش مادة الفلفل الممزوجة في الغاز.

- بتاريخ 18 نوفمبر 2011، أصيب ثلاثة فلسطينيين بجراح جراء إطلاق النار عليهم من قبل قوات الاحتلال خلال مشاركتهم في مسيرة سلمية نظمها عشرات المدنيين الفلسطينيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين، في قرية النبي صالح، احتجاجاً على إقامة الجدار. وقد أغلقت قوات الاحتلال منذ ساعات الصباح جميع مداخل القرية لمنع المتضامنين الفلسطينيين والدوليين والصحفيين من المشاركة في المسيرة. وعند محاولة المتظاهرين العبور نحو الأرض المذكورة،

منعهم من ذلك، وشرع جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية، ورش المتظاهرين بخراطيم المياه العادمة (مادة الطربان)، وملاحقة المتظاهرين إلى داخل القرية. أسفر ذلك عن إصابة ثلاثة مشاركين بجروح، من بينهم صحفي ومتضامن فلسطينية، فضلاً عن إصابة العديد من المشاركين بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز، وإصابة عدد آخر منهم بكدمات ورضوض جراء تعرضهم للضرب، حيث جرى معالجة المصابين ميدانياً.

والمصابون هم: 1. محمد جلال تميمي؛ 24 عاماً، وأصيب بقنبلة غاز في اليد اليمنى؛ 2. المتضامن الفلسطينية نجلاء، 22 عاماً، وأصيبت بقنبلة غاز الرجل اليمنى؛ 3. مجدي اشتية، 31 عاماً، وأصيب بقنبلة غاز في القدم اليسرى، وهو يعمل صحفياً في وكالة فرانس برس.

- بتاريخ 28 سبتمبر 2012، أصيب عشرات الفلسطينيين باختناق جراء إطلاق قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع ومادة الطربان على عشرات المدنيين الفلسطينيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين وأهالي قرية بلعين، غربي محافظة رام الله والبيرة، الذين نظموا مسيرة شعبية السلمية المنددة بالجدار والاستيطان. وقد أغلقت قوات الاحتلال جميع مداخل القرية منذ ساعات الصباح لمنع المتضامنين الفلسطينيين والدوليين والصحفيين من المشاركة في المسيرة. وعند وصول المشاركين في المسيرة إلى محمية أبو ليمون، قاموا بالسير بمحاذاة الجدار الأسمنتي، بجانب الجدار، وحاولوا اقتحام السياج الفاصل المحاذي له، ووجهوا صيحات عبر مكبرات الصوت إلى المستوطنين المتواجدين في مستوطنة "ميتناهو مزراح" المبنية على أراضي بلعين، وطالبوهم بالرحيل عنها. شرعت قوات الاحتلال، التي تمركزت خلف الجدار الجديد من الجهة الغربية، وعدد كبير من الجنود المنتشرين على مساره، بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية، ورش المتظاهرين بخراطيم المياه العادمة (مادة الطربان)، وملاحقتهم بين حقول الزيتون. وقد أسفر ذلك عن إصابة العديد من المشاركين بحالات اختناق وتقيؤ جراء استنشاقهم الغاز ومادة الطربان، وإصابة عدد آخر منهم بكدمات ورضوض، حيث جرى معالجة المصابين ميدانياً.

- وفي ذات التوقيت، انطلقت مسيرة مشابهة في قرية نعلين، غرب رام الله، واتجهت نحو الجدار الفاصل الذي يشق أراضي القرية. وعلى الفور، أغلقت قوات الاحتلال بوابة الجدار بالأسلاك الشائكة، وعند محاولة المتظاهرين العبور نحو الأرض الواقعة خلفه، منعهم من اجتيازه، فرشقوا الحجارة تجاهها. شرع جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم، وملاحقة المتظاهرين بين حقول الزيتون حتى مشارف القرية. أدى ذلك إلى إصابة العديد من المشاركين بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز، وإصابة عدد آخر منهم بكدمات ورضوض جراء تعرضهم للضرب، حيث جرى معالجة المصابين ميدانياً.

- وفي ذات اليوم، انطلقت أيضاً مسيرة مشابهة في قرية النبي صالح، غرب رام الله، حيث توجهت نحو الأراضي التي يحاول المستوطنون سلبها بالقوة قرب مستوطنة (حلميش). أغلقت قوات الاحتلال، منذ ساعات الصباح، جميع مداخل القرية لمنع المتضامنين الفلسطينيين والدوليين والصحفيين من المشاركة في المسيرة. وعند وصول المتظاهرين إلى شارع الشهيد مصطفى التميمي، على المدخل الغربي للقرية، ومحاولتهم العبور نحو الأرض المذكورة، اعترضت قوات الاحتلال طريقهم، وشرع أفرادها بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم، ورشهم بالمياه العادمة (مادة الطربان) بواسطة خراطيم المياه، وملاحقتهم بين حقول الزيتون. أسفر ذلك عن إصابة العديد من المشاركين بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز، وإصابة عدد آخر منهم بكدمات ورضوض، وجرى معالجة المصابين ميدانياً.

- وفي قرية المعصرة، جنوبي مدينة بيت لحم، انطلقت مسيرة من المواطنين الفلسطينيين، وبمشاركة متضامنين أجانب، من وسط القرية تجاه المدخل الرئيس للقرية، وذلك احتجاجاً على بناء جدار الضم (الفاصل) على جزء من أراضي القرية. وعلى الفور، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تمركزت في محيط المدخل بإطلاق الأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، والقنابل الصوتية، وقنابل الغاز، نحوهم، ما أدى إلى إصابة عشرات المشاركين بالاختناق والإغماء.

* إصابة الناشطين الدوليين والمدافعين عن حقوق الإنسان

على مدار العامين الماضيين من الاحتجاج السلمي ضد جدار الضم، كان المتضامنون والناشطون الدوليون والمدافعون عن حقوق الإنسان عرضة لإطلاق النار من قبل جنود الاحتلال أسوة بباقي المدنيين الفلسطينيين. ولم تراخ سلطات الاحتلال خلال تفريقها للمظاهرات كون هؤلاء الناشطون هم شهود على ما يجري من وقائع على الأرض، ولا حتى لمكانة هؤلاء الناشطين، على الرغم من التعليمات التي يتلقاها جنودها بضرورة التمييز بين المدنيين الفلسطينيين وهؤلاء الناشطون.

- بتاريخ 14 يناير 2011، أصيبت المتضامنة الهولندية مارجريت، 21 عاماً، بقتبلة غاز في الرجل اليمنى، والمتضامن الإسرائيلي نوعام، 36 عاماً، بقتبلة غاز في اليد اليمنى. كما أصيب الطفل عدي فلاح أبو رحمة، 13 عاماً، بقتبلة غاز في الساق اليسرى، وذلك خلال مشاركتهم في المسيرة السلمية الأسبوعية المناهضة لجدار الضم في قرية بلعين. وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت صباح اليوم نفسه جميع مداخل القرية لمنع المتضامنين الفلسطينيين والدوليين وصحفيين من المشاركة في المسيرة، كما عملت على نشر أعداد كبيرة من الجنود المدججين بالسلاح على مسار الجدار. وقيل وصول المتظاهرين هذا الحاجر، شرع جنود الاحتلال بإطلاق الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط وقنابل الغاز والقنابل الصوتية ورش المتظاهرين بخراطيم المياه العادمة (مادة الطربان)، وملاحقتهم بين حقول الزيتون حتى مشارف القرية. أسفر ذلك إلى إصابة ثلاثة متظاهرين، وهم طفل فلسطيني ومتضامنة هولندية ومتضامن إسرائيلي، بجراح، فضلاً عن إصابة العديد من المشاركين بحالات اختناق جراء استنشاقهم الغاز ومادة الطربان.

- بتاريخ 2011/4/22، أصيبت المتضامنة الإسبانية ناتشو، 36 عاماً، بغيار معدني في الرجل اليسرى. كما أصيب أربعة متظاهرين فلسطينيين بجراح مختلفة، جراء إطلاق قوات الاحتلال النار على المتظاهرين في قرية بلعين، غرب رام الله. وكان عشرات المدنيين الفلسطينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين، من بينهم لويزا مورجنيتي، نائب رئيس البرلمان الأوروبي سابقاً، ووفد برلماني ودبلوماسي استرالي، والمغنون البلجيكويون على الحواجز، وسط قرية بلعين، غربي مدينة رام الله، لتنظيم المسيرة الأسبوعية ضد الاستيطان وجدار الضم (الفصل). وقد نشرت قوات الاحتلال أعداداً كبيرة من الجنود المدججين بالسلاح على طول مسار الجدار في القرية، ووضعت حاجزاً من الأسلاك الشائكة على مسافة تبعد عن الجدار حوالي 100 متراً. وقبل وصول المتظاهرين إلى الحاجر المذكور، شرع أفرادها بإطلاق الأعيرة النارية، والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية تجاههم، ورشهم بخراطيم المياه العادمة (مادة الطربان)، وملاحقتهم بين حقول الزيتون حتى مشارف القرية.

- بتاريخ 2011/5/6، أصيب متظاهران، بينهما المتضامن الدولي يانيف فينيق، 24 عاماً، بقتبلة غاز في الرجل اليسرى، جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي الأعيرة النارية والمعدنية وقنابل الغاز المسيلة للدموع تجاه عشرات المحتجين سلمياً ضد إقامة الجدار في قرية النبي صالح.

- بتاريخ 23 سبتمبر 2011، أصيب شخصان، بينهما المتضامن الفرنسي كريس هوبي، 38 عاماً، بقتبلة غاز في القدم اليمنى، جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية وقنابل الغاز المسيلة للدموع تجاه المتظاهرين ضد سلب المستوطنين لأراضيهم بالقوة بالقرب من مستوطنة "حلميش" المحاذية لقرية النبي صالح.

- بتاريخ 2 ديسمبر 2011، أصيب خمسة متظاهرين بقنابل غاز في أنحاء متفرقة من أجسادهم، بينهم المتضامن الإسرائيلي شاي بولاك، 40 عاماً، الذي أصيب بقتبلة غاز في الصدر، جراء إطلاق قوات الاحتلال القنابل المسيلة للدموع تجاه عشرات المدنيين والمتضامنين الدوليين والإسرائيليين الذين كانوا يتظاهروا ضد إقامة الجدار في قرية بلعين، غربي رام الله.

- بتاريخ 17 فبراير 2012، أصيب خمسة متظاهرين، بينهم ناشط سلام إسرائيلي يدعى اندريه، بغيار معدني في الرجل اليسرى، حينما أطلق جنود الاحتلال الأعيرة النارية والمطاطية وقنابل الغاز المسيلة للدموع تجاه المسيرة الأسبوعية التي ينظمها المتظاهرين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين ضد إغلاق قوات الاحتلال للمدخل الشرقي لقرية كفر قدوم، شمال شرق قلقيلية.

* إصابة صحفيين أثناء تغطيتهم الأحداث

يتعرض الصحفيون لإطلاق النار خلال عملهم بشكل مهني على تغطية المسيرات السلمية التي يشارك فيها عشرات المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين الدوليين من المدافعين عن حقوق الإنسان احتجاجاً على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة لصالح إقامة جدار الضم أو توسيع المستوطنات. وقد أسفرت تلك الاعتداءات في أحيان كثيرة عن تعرض الصحفيين لإصابات خطيرة، على الرغم من الحماية التي يتمتعون بها وفقاً لقواعد القانون الدولي.⁶

وقد وثق المركز خلال الفترة قيد البحث العديد من الحالات التي أصيب خلالها صحفيون محليون ودوليون خلال تغطيتهم للأحداث. ووفقاً لرصد المركز فإن معظم تلك الاعتداءات كانت بشكل مقصود ومتعمد في إطار سياسة إسرائيلية مبرمجة تهدف إلى فرض حالة من العزل على الأرض الفلسطينية المحتلة، ومحاولة منها للتغطية على جرائم القتل والتكيد التي ترتكبها بحق الفلسطينيين العزل.

⁶ للاطلاع على تفاصيل أكثر عن تلك الحالات، راجع سلسلة تقارير "إخراص الصحافة" التي يصدرها المركز وتوثق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الطواقم الصحفية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة.



المصور بجريدة الحياة الجديدة، مهيب البرغوثي داخل سيارة الإسعاف بعد إصابته بعيارين ناربيين في قدميه خلال مسيرة سلمية في قرية بلعين غرب رام الله

- بتاريخ 3 يونيو 2011، أصيب الصحفي خالد صبارنة، 42 عاماً، وهو مراسل التلفزيون الإيراني، بقنبلة غاز في رجله اليمنى، جراء إطلاق قوات الاحتلال النار والقنابل المسيلة للدموع تجاه المشاركين في المسيرة الأسبوعية ضد الجدار في قرية بلعين غرب رام الله.
- بتاريخ 7 أكتوبر 2011، أصيب المصور الصحفي عبد الحفيظ الهشلمون، 45 عاماً، من وكالة رويترز العالمية للأخبار، بحالة اختناق شديدة جراء إطلاق قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع تجاه المشاركين في المسيرة السلمية الأسبوعية تضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال في بلدة بيت أمر شمال محافظة الخليل.
- بتاريخ 18 نوفمبر 2011، أصيب الصحفي مجدي اشتية، 31 عاماً، ويعمل صحفياً في وكالة فرانس برس بقنبلة غاز في القدم اليسرى، جراء إطلاق قوات الاحتلال الأعيرة النارية والأعيرة المعدنية المغلفة بطبقة رقيقة من المطاط، وإلقاء قنابل الغاز والقنابل الصوتية، ضد المشاركين في المسيرة السلمية ضد إقامة الجدار في قرية النبي صالح.
- بتاريخ 27 يناير 2012، أصيب مصور جريدة الحياة الجديدة، الصحفي مهيب محمد أسعد البرغوثي، 46 عاماً، بعيارين ناربيين في كلتا قدميه خلال تواجده في مسيرة بلعين الأسبوعية، نقل على أثرها إلى مجمع فلسطين الطبي في رام الله لتلقي العلاج. كما وأصيب المصور في المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في قرية النبي صالح، محمد عطية التميمي، 27 عاماً، بقنبلة غاز في القدم اليمنى، فضلاً عن إصابة متظاهر بعيار معدني في الرجل اليمنى، خلال تواجده في مسيرة النبي صالح الأسبوعية.
- بتاريخ 10 فبراير 2012، أصيب مراسل تلفزيون نابلس المحلي، بكر محمد عبد الحق، 21 عاماً، من مدينة نابلس بقنبلة غاز بشكل مباشر في البطن، فيما أصيب عدد آخر من المتظاهرين من بينهم صحافية فرنسية بحالات اختناق جراء إطلاق قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع تجاه المشاركين في المسيرة الأسبوعية ضد إغلاق المدخل الشرقي لقرية كفر قدوم شمال شرق مدينة قلقيلية.

وأفاد الصحفي عبد الحق لباحثة المركز بما يلي:

" أثناء قيامي بعملية متابعة المسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة نابلس، في ساعات ظهر يوم الجمعة الموافق 2012/2/10، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية المتواجدة على النوبة الشرقية للقرية المذكورة عدداً كبيراً من قنابل الغاز بشكل مكثف تجاهنا، مما أدى إلى إصابتي بقنبلة غاز بشكل مباشر بالبطن، رغم أنني كنت ارتدي سترة واقية، إلا أنه أغمي علي، وغبت عن الوعي على الفور. نقلني المتطوعون إلى مكان قريب، وتلقيت علاجاً ميدانياً، وبعد أن أعطيت الأكسجين، استعدت وعيي، وشعرت بتحسن".

* إطلاق الغاز المسيل للدموع مباشرة على أجساد المواطنين

تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين خلال المسيرات السلمية. وفي كثير من الأحيان تقوم تلك القوات بتفريق تلك المسيرات قبل بدنها، وقبل رد بعض المشاركين فيها بالحجارة احتجاجاً على عنف قوات الاحتلال. وفي كثير من الأحيان تطلق قنابل الغاز بكثافة لتغطي القرية المقام على أرضها المسيرة السلمية بأكملها. وفي حادثتين، قتل طفل رضيع يبلغ من العمر عدة أشهر جراء استنشاق الغاز بينما كان في حضن والده داخل بيته في الخليل، وفي حادثة أخرى قتلت مواطنة في بلعين جراء استنشاقها الغاز أثناء مشاركتها في المسيرة السلمية ضد الجدار.

غير أنه وثق المركز عددا من الحالات، أطلق خلالها جنود الاحتلال قنابل الغاز مباشرة على أجساد ناشطين بهدف إيقاع الأذى. وقد أصيب جراء ذلك العديد من المواطنين، بينهم أشخاص أصيبوا بإصابات بالغة، فيما قتل شخصان، هما: باسم أبو رحمة، من قرية بلعين، وقتل في أبريل 2009، جراء إصابته في صدره بقنبلة غاز أطلقت عليه مباشرة من مسافة قصيرة؛ ومصطفى التميمي، من قرية النبي صالح، وقتل في ديسمبر 2011، جراء إصابته بقنبلة غاز في وجهه، أطلقت عليه من مسافة قصيرة.

- بتاريخ 7 يناير 2011، أصيب كل من: (1) **إياد برناط، 39 عاماً**، وأصيب بقنبلة غاز في اليد اليمنى، وهو رئيس اللجنة الشعبية في قرية بلعين؛ (2) **عودة أبو رحمة، 21 عاماً**، وأصيب بقنبلة غاز في اليد اليمنى؛ (3) **محمود يوسف أبو رحمة، 16 عاماً**، وأصيب بجروح في اليد اليمنى، خلال مشاركتهم في المسيرة الأسبوعية ضد إقامة الجدار في قرية بلعين.

- بتاريخ 7 يناير 2011، أصيب المواطن **إياس محمد سرحان، 23 عاماً**، بقنبلة غاز في القدم اليمنى، ونقل إلى مستشفى الشهيد ياسر عرفات في سلفيت، لتلقي العلاج، خلال مشاركته في المسيرة الأسبوعية التي تقام ضد مصادرة أراضي المواطنين في قرية النبي صالح.

- بتاريخ 14 يناير 2011، أصيب المواطن **يعقوب محمد عميرة، 20 عاماً**، بقنبلة غاز في الرأس، جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع تجاه عشرات المدنيين الفلسطينيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإسرائيليين، وسط قرية نعلين، غربي مدينة رام الله، المشاركين في المسيرة الأسبوعية ضد إقامة الجدار.

- بتاريخ 11 فبراير 2011، أصيب كل من **محمد فتحي أبو رحمة، 19 عاماً**، بقنبلة غاز في الرجل اليمنى، و **محمد شوكت الخطيب، 16 عاماً**، بقنبلة غاز في اليد اليمنى، جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع تجاه المشاركين في المسيرة الأسبوعية ضد الجدار في قرية بلعين.

- بتاريخ 25 فبراير 2011، أصيب كل من 1. **باسم محمد عبد الرحمن تميمي، 50 عاماً**، وأصيب بقنبلة غاز في الظهر؛ 2. **عبد الحفيظ محمد تميمي، 52 عاماً**، وأصيب بعيار معدني في الرأس؛ و 3. **نضال حسين يوسف تميمي، 22 عاماً**، وأصيب بعيار معدني في الرأس، جراء إطلاق قوات الاحتلال قنابل الغاز تجاه المشاركين في المسيرة الأسبوعية التي تنظم ضد مصادرة أراضي المواطنين في قرية النبي صالح.

- بتاريخ 22 أبريل 2011، أصيب الطفل **محمد بلال عبد السلام تميمي، 12 عاماً**، بقنبلة غاز في الخصرة اليمنى، خلال مشاركته في المسيرة الأسبوعية ضد مصادرة أراضي المواطنين في قرية النبي صالح.

- بتاريخ 7 أكتوبر 2011، أصيبت المواطنة **علا عبد الرزاق تميمي، 19 عاماً**، بقنبلة غاز في البطن، جراء إطلاق قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع على المشاركين في المسيرة الأسبوعية في قرية النبي صالح.

- بتاريخ 16 مارس 2012، انطلقت مسيرة من المواطنين الفلسطينيين وبمشاركة متضامنين أجنب في قرية كفر قدوم، شمال شرقي مدينة قلقيلية، وذلك احتجاجاً على استمرار إغلاق المدخل الشرقي للقرية. وعلى الفور أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع تجاه المتظاهرين، وأطلقت الكلاب البوليسية تجاههم⁷. أسفر ذلك عن إصابة عدد من المواطنين بحالات اختناق، فيما أصيب مواطنان بقنابل الغاز المباشرة، نقلوا على إثرها إلى المشفى للعلاج. والمصابان هما: 1- **رياض محمد عبد الرحمن اشتوي، 38 عاماً**، وأصيب بقنبلة غاز مباشرة بالرجل اليسرى؛ و 2- **وهيب عبد اللطيف محمد عبد الله، 25 عاماً**، وأصيب بقنبلة غاز مباشرة بالكتف الأيمن، أدت إلى تمزق ورضوض فيه.

⁷ نشر ناشطون فلسطينيون شريط فيديو يظهر استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي الكلاب البوليسية لملاحقة المتظاهرين السلميين في قرية كفر قدوم شمال الضفة الغربية، والتي تنظم فيها تظاهرات أسبوعية تطالب بفتح شارع القرية المغلق منذ 9 سنوات. ويظهر خلال الفيديو كلب بوليسي يهاجم الشاب أحمد شتوي، البالغ من العمر 24 عاماً.

(2) منع المتضامنين الدوليين من دخول الأراضي الفلسطينية

تتبنى سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة تقضي بمنع نشطاء حقوق الإنسان الدوليين الراغبين في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول الأرض الفلسطينية المحتلة، كما أن العديد من جماعات التضامن الدولية تمنع من الدخول للأراضي الفلسطينية للتعبير عن تضامنها مع المدنيين الفلسطينيين. وخلال العامين الماضيين منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المتضامنين الدوليين من الوصول إلى مطار بن غوريون داخل إسرائيل، بما في ذلك قافلتان جويتان نظمتها "حملة أهلاً بكم في فلسطين". وقد أدى تصريح المشاركين بنيتهم زيارة فلسطين عند وصولهم إلى المطار إلى احتجازهم ومن ثم ترحيلهم ووضعهم على القائمة السوداء. وتهدف قوات الاحتلال من وراء تقييد حركة النشطاء ومنعهم من دخول الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الحيلولة دون أن يكونوا شهوداً على ما يجري تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وكانت شرطة الاحتلال قد منعت عشرات المتضامنين الدوليين الذين شاركوا في حملة "أهلاً بكم في فلسطين" من دخول إسرائيل، واعتقلت العشرات منهم لدى وصولهم إلى مطار بن غوريون الإسرائيلي في تل أبيب، وزجهم في مراكز اعتقال داخل إسرائيل، ومعاملتهم معاملة قاسية ولا إنسانية. وكان من المتوقع وصول مئات الناشطين الدوليين المناصرين للقضية الفلسطينية يوم 15 إبريل 2012، إلى إسرائيل عبر مطار بن غوريون الدولي في إسرائيل، ضمن حملة "أهلاً بكم في فلسطين" والإعلان عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. غير أن الإجراءات الصارمة والتي اتخذتها دولة الاحتلال، بما في ذلك إرسال قوائم "سوداء" بعشرات الأسماء من المتضامنين لشركات الطيران الأجنبية من أجل إلغاء حجوزاتهم، حالت دون وصولهم إلى الأراضي المحتلة والتعبير عن رأيهم ومساندتهم للقضية الفلسطينية. كما أعلنت السلطات الإسرائيلية حالة التأهب القصوى في مطار بن غوريون الدولي، تحسباً لوصول العشرات من المتضامنين الأوروبيين. وذكرت مصادر إعلامية بأن الشرطة الإسرائيلية أعلنت عن منع 43 متضامناً من جنسيات أوروبية مختلفة، واعتقلت 31 آخرين، وأودعتهم مراكز اعتقال في دولة الاحتلال، ومن ثم قامت بترحيلهم إلى بلدانهم. واستخدمت السلطات الإسرائيلية العنف في محاولتها لمنع الناشطين الدوليين من الدخول إلى أراضيها، حيث أظهرت مقاطع فيديو نشرت في وسائل الإعلام المختلفة اعتداء ضابط إسرائيلي كبير على أحد المتضامنين الدوليين في غور الأردن لدى مشاركته في مسيرة على الدراجات الهوائية في إطار حملة التضامن مع القضية الفلسطينية.

وبتاريخ 26 أغسطس 2012، منعت سلطات الاحتلال دخول عشرات المتضامنين الأجانب المشاركين في حملة "أهلاً بكم في فلسطين" إلى الضفة الغربية، حيث قامت سلطات الاحتلال بإعادة المتضامنين الذين حاولوا دخول الضفة الغربية من الأردن عبر معبر الكرامة.

(3) اعتقال الناشطين الفلسطينيين المعارضين لإقامة الجدار

تستهدف قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال الفلسطينيين الناشطين على خلفية معارضتهم لإقامة جدار الضم التي تبنيها إسرائيل في الضفة الغربية. وعلى مدى العامين الماضيين، كان هؤلاء النشطاء عرضة للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال. وقد حكم على عدد منهم بعد توجيه تهم التحريض على إلقاء الحجارة ضد جنود الاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، اعتقلت سلطات الاحتلال عشرات المشاركين في المسيرات السلمية، من بينهم متضامنين دوليين ونشطاء سلام إسرائيليين، ووجهت لبعضهم تهم الإخلال بالأمن، وحكمت عليهم بأحكام مختلفة.

بتاريخ 24 مارس 2011، داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل باسم التميمي، 45 عاماً، في قرية النبي صالح، واقتادته معها إلى معتقل عوفر الإسرائيلي. وقد أدانت المحكمة الإسرائيلية التميمي بناءً على شهادة قاصر بتهمة "إرسال الناس لإلقاء الحجارة والتظاهر دون ترخيص" ولكنها برأته من تهمة التحريض وعرقلة العدالة. وقد حكم على التميمي بالسجن لمدة 30 شهراً، أمضى منها فلبات 13 شهر، حيث أفرج عنه في إبريل من العام 2012.

وبتاريخ 24 أكتوبر 2012، عاودت قوات الاحتلال واعتقلت التميمي أثناء مشاركته والعديد من المتضامنين الأجانب فعالية انطلقت من أمام ما يسمى ب رامي ليفي للتنديد بالاحتلال الإسرائيلي ومنتجاته والعمل على مقاطعته وكل أماكن بيع المنتجات الإسرائيلية. هذا وقام جنود الاحتلال بقمع المسيرة بوحشية وعنف شديد وقاموا بضرب المشاركين واعتقال بعضهم.

يذكر أن التميمي احد ابرز المؤسسين لحركة المقاومة الشعبية ضد الجدار في قرية النبي صالح، شمال غرب رام الله.

وبتاريخ 2011/10/21، اعتقلت قوات الاحتلال الناشط في حركة مقاومة الجدار في قرية بلعين غرب رام الله، أشرف إبراهيم أحمد أبو رحمة،⁸ 30 عاماً، واقتادته معها إلى مركز التحقيق في سجن "عوفر"؛ جنوب غربي رام الله. ووجهت قوات الاحتلال تهمة التحريض لأبو رحمة وحكمت عليه بالسجن ستة أشهر، حيث أفرج عنه في أبريل 2012.

4) إغلاق المنطقة وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة

تفرض قوات الاحتلال الإسرائيلي قيوداً مشددة على حركة الاحتجاجات الفلسطينية المناهضة لإقامة جدار الضم، حتى قبل انطلاقها. ففي صباح كل يوم جمعة تفرض تلك القوات حصاراً على القرى التي تجري فيها التظاهر أسبوعياً ضد الجدار، كبلعين ونعلين والنبي صالح والمعصرة وغيرها، وتعلنها مناطق عسكرية مغلقة، يحظر على أي شخص من خارج القرية الدخول إليها. بالتالي، يحظر على الناشطين الدوليين والإسرائيليين، وحتى على الفلسطينيين من خارج القرى المذكورة المشاركة في تلك المسيرات الاحتجاجية. وتقيم تلك القوات الحواجز العسكرية على مداخل القرى المستهدفة، وتقوم بتفتيش البطاقات الشخصية للقدامين والمغادرين لتلك القرى.

ثانياً: قمع المظاهرات والاحتجاجات السلمية في قطاع غزة

بدأ ناشطون فلسطينيون منذ نحو أربع سنوات تنظيم مسيرات واحتجاجات سلمية، ونشاطات مناصرة للمواطنين الفلسطينيين الذين تقع منازلهم وأراضيهم في المنطقة العازلة إلى الشرق من قطاع غزة والمتاخمة للخط الفاصل مع إسرائيل. وقد استطاع هؤلاء النشطاء وبمساعدة ناشطين دوليين ومدافعين عن حقوق الإنسان بمحاكاة تجربة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية والنشاطات المناهضة لإقامة الجدار في عمق الضفة الغربية والتي تصدر أراضي المواطنين. وتمكن هؤلاء النشطاء من تنظيم مسيرات احتجاجية على مدار السنوات الماضية والتوجه إلى المنطقة العازلة والتظاهر سلمياً ضد الانتهاكات الإسرائيلية المتنوعة بحق المزارعين الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم ومنعهم من حصد محاصيلهم. ورغم سلمية تلك المسيرات، حيث ترفع أعلام فلسطينية وشعارات مناهضة للاحتلال، إلا أن قوات الاحتلال تتصرف بعنف شديد تجاه تلك المسيرات وتمنع المتظاهرين من حقهم في التظاهر بشكل سلمي. ويطلق جنود الاحتلال المتمركزون في المواقع العسكرية المحصنة المنتشرة على الحدود مع قطاع غزة النار مباشرة تجاه هؤلاء المتظاهرون، أو يهددون بإطلاق النار في كثير من الحالات عبر ميكروفونات المتظاهرين من الاقتراب أكثر من المنطقة العازلة.

كما نظم الفلسطينيون في قطاع غزة مسيرات وتظاهرات احتجاجية ضد قوات الاحتلال في مناسبات وطنية، كذكرى يوم الأرض والذي يصادف يوم 31 آذار من كل عام، وذكرى النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني والتي تصادف 15 مايو من كل عام. وقد ووجهت هذه المسيرات باستخدام مفرط للقوة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

جرائم إطلاق النار على المشاركين في المسيرات السلمية

أ. جرائم إطلاق نار على المشاركين في المسيرات السلمية أدت إلى القتل

وثق المركز مقتل فتى فلسطيني خلال المسيرات التي ينظمها الفلسطينيون في قطاع غزة ضد المنطقة العازلة في قطاع غزة.

* جريمة مقتل محمود زقوت في ذكرى يوم الأرض

بتاريخ 30 مارس 2012، تجمع مئات المتظاهرين بعد صلاة الجمعة في محيط حاجز الجمارك، غربي بلدة بيت حانون، شمالي القطاع، على مسافة حوالي 1700 متر جنوبي معبر (إيرز)، لإحياء ذكرى يوم الأرض. تمكن عدد منهم من الوصول للمناطق القريبة من الجدار الإسمنتي الفاصل، وداخل الطريق الواصلة ما بين المعبر المذكور ومقر الارتباط الفلسطيني رقم (55)، فضلاً عن تواجد عدد آخر داخل المنطقة الصناعية سابقاً. وفي أعقاب ذلك، فتحت قوات الاحتلال نيران أسلحتها وقنابل الغاز بشكل منقطع تجاه المتظاهرين. أسفر ذلك عن مقتل المواطن محمود محمد زقوت، 19 عاماً، من سكان مشروع بيت لاهيا، حيث أصيب بغيار ناري في الرقبة، وإصابة (33) آخرين من بينهم (15) طفلاً، بجراح، وصفت جراح اثنين منهم بالخطرة.

⁸ كان أبو رحمة ضحية لإطلاق نار متعمد من جنود حرس الحدود على منخل قرية نعلين قبل أربعة أعوام وهو مكلل باليدن ومعصوب العينين، حيث أصيب بجروح في قدمه آنذاك، ووثقت ناشطة فلسطينية من قرية نعلين الحادث بفيديو بث عبر الإنترنت ووكالات الأنباء، كما أصيب في شهر أيلول من العام الماضي خلال مظاهرة في قلنديا بأذنه، فقد على إثرها السمع بها، وهو بحاجة ماسة لإجراء عملية جراحية. ومن الجدير ذكره أن شقيقي أبو رحمة، باسم وجواهر، استشهدا خلال قمع قوات الاحتلال للمسيرات السلمية في قرية بلعين.

ب. جرائم إطلاق النار على المشاركين في مسيرات سلمية ضد المنطقة العازلة في قطاع غزة

أصيب العشرات من المشاركين في المظاهرات المناهضة لإقامة المنطقة العازلة في قطاع غزة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تطلق الأعيرة النارية والمطاطية وقابل الغاز المسيل للدموع تجاههم.

- بتاريخ 7 يونيو 2011، أصيب الناشط محمد أسامة الكفارنة، 19 عاماً، برصاصة في رقبته خلال مشاركته في المسيرة السلمية التي نظمتها الحملة الشعبية لمقاومة الحزام الأمني الإسرائيلي بفي بيت حانون، شمال قطاع غزة، بالقرب من معبر بيت حانون.

- بتاريخ 24 يناير 2012، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل المنطقة الحدودية علي طول الحدود الممتدة لبلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، انطلاقاً من معبر بيت حانون إيرز، شمال قطاع غزة، حتى موقع النصب التذكاري، جنوب شرق نفس البلدة، الأعيرة النارية وبشكل كثيف بالإضافة لقنابل مسيلة للدموع تجاه مجموعة من المتظاهرين والمتضامنين الفلسطينيين والأجانب، الذين ساروا بمحاذاة المنطقة الحدودية، انطلاقاً من معبر بيت حانون إيرز شمال غرب البلدة، حتي وصلوا لمكب النفايات " منددين بفرض منطقة عازلة من قبل سلطات الاحتلال علي طول المنطقة الحدودية. وكان عددهم حوالي 60 متظاهر من بينهم 5 متضامنين أجانب من جنسيات مختلفة و10 صحفيين، وذلك بعد سيرهم كل هذه المسافة داخل المنطقة العازلة، أي علي بعد 200 متر عن الحدود الفاصلة ما بين قطاع غزة وإسرائيل. أسفر ذلك عن إصابة عدد منهم بحالات اختناق وإغماء نتيجة لكثافة القنابل المسيلة للدموع التي أطلقت.

وأفاد صابر الزعانين، منسق المبادرة المحلية لبلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة والمشرف علي هذه المسيرات في المناطق الحدودية للتنديد بسياسة الاحتلال فرض منطقة حدودية عازلة تستولي علي ممتلكات المواطنين الفلسطينيين، بأنه في حوالي الساعة 10:30 صباح نفس اليوم انطلقت المسيرة من أمام مدرسة الزراعة التابعة لجامعة الأزهر، الواقعة شمال نفس البلدة. وتوجهت شمالاً ناحية المنطقة الحدودية و عند وصول المتضامنين والمتظاهرين للجدار الأسمنتي الفاصل لمسافة تقدر ب 200 متر جنوب شرق معبر بيت حانون " إيرز"، قاموا بالسير شرقاً بمحاذاة الشريط الحدودي، حتى وصلوا منطقة المزيلة الواقعة شمال بلدة بيت حانون فتفاجئوا بإطلاق قنابل مسيرة للدموع بشكل كثيف تجاههم من قبل جنود الاحتلال، ولكنهم استمروا بالسير متوجهين نحو موقع الإرسال شمال شرق نفس البلدة. وخلال سيرهم فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي نيران أسلحتها الرشاشة بشكل كثيف تجاههم، ولكن هذا لم يثنهم عن مواصلة السير فتوجهوا جنوباً حتى وصلوا لأرض الأمة الواقعة شرق شارع المصريين، شرق نفس البلدة. وهناك تفاجئوا بحجم القنابل المسيلة للدموع، التي أطلقت نحوهم والتي أدت لإصابة العديد من المتظاهرين والمتضامنين بحالات اختناق وإغماء. ورغم ذلك وصلوا سيرهم حتى وصلوا نحو موقع النصب التذكاري جنوب شرق البلدة، وعند وصولهم هناك أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل السياج الحدودي النار نحوهم من أسلحة ثقيلة، مما اضطر المتظاهرين للخروج من المنطقة، خوفاً من إصابة أي منهم بأذى.

- بتاريخ 30 مارس 2012، توجه نحو مائة مواطن إلى الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرق بلدة عيسان الكبيرة، شرق مدينة خان يونس، وهم يرفعون الأعلام الفلسطينية ويرددون هتافات وطنية، في ذكرى يوم الأرض. وعندما وصلوا إلى منطقة تبعد نحو 100 متر من الشريط المذكور، اقترب عدد من المشاركين وحاولوا رفع الأعلام الفلسطينية عليه، حيث تمكن بعضهم من ذلك. أطلق جنود الاحتلال الذين انتشروا داخل الشريط الحدودي، قنابل مسيلة للدموع، وأعيرة مطاطية ونارية باتجاههم. أسفر ذلك عن إصابة خمسة مدنيين، من بينهم طفل بجروح، وصفت بالمتوسطة.

خلاصة:

استعرض التقرير أبرز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التجمع السلمي في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة بين يناير 2011 وحتى أكتوبر 2012. وأوضح التقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت العنف والقوة المفرطة في مواجهة المسيرات السلمية التي نظمها الفلسطينيون التي تطالب بحقوقهم المشروعة التي كفلها لهم القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القتل العمد وإطلاق النار والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين؛ الاعتداءات بالضرب والملاحقة؛ اعتقال المشاركين في المسيرات السلمية؛ ومنع المتضامنين الدوليين من دخول الأراضي الفلسطينية للتعبير عن مساندتهم للقضايا الفلسطينية العادلة، وملاحقتهم وترحيلهم خارج البلاد.

وتؤكد الدلائل والتحقيقات التي أجراها المركز في جرائم القتل الواردة في هذا التقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اقترفت تلك الجرائم بشكل متعمد ومقصود، وفي ظروف لم ينشأ عنها أي تهديد لحياة جنود الاحتلال، وأنه كان بالإمكان استخدام وسائل أقل عنفاً في مواجهة مدنيين يعبرون عن رأيهم بطرق سلمية. كما يؤكد التقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي كانت أكثر عنفاً في مواجهة المسيرات السلمية التي كانت تنظم ضد إقامة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية بالذات، منذ البداية حتى لا تتحول هذه المسيرات إلى ظاهرة يصعب التعامل معها مستقبلاً.

ويخلص التقرير إلى أن سلطات الاحتلال اتخذت منحي القوة في مواجهة المسيرات السلمية منذ البداية في محاولة منها لإسكات هذا الصوت، ومنع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية نهائياً، في مخالفة لكافة المعايير الدولية والإقليمية الخاصة. ورغم الادعاءات الإسرائيلية بأن قوات الاحتلال تفرق بين التظاهرات السلمية والأخرى التي تأخذ طابع العنف، إلا أن الوقائع على الأرض تدحض ذلك بشدة، إذ وثق المركز عشرات الحالات التي منعت فيها سلطات الاحتلال الفلسطينيين من حقهم في التظاهر حتى قبل بدء المسيرات، من خلال فرض مناطق عسكرية مغلقة على المنطقة المنوي التظاهر فيها، وإغلاق الطرق المؤدية إليها وحرمان الفلسطينيين من ممارسة حقهم في التظاهر بشكل سلمي.